المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

06/02/2013

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

06/02/2013

من هنا وهناك

في رسالة مفتوحة من ،رئيس جمعية الخبازين بالزمامرة:

«رجال الأمن احتجزوني وعنفوني»

1031412

توصلت الجريدة برسالة مفتوحة من الحسين عامر، رئيس جمعية الكرامة للخبازين بالزمامرة. يرفعها إلى رئيس الحكومة ووزيريه في الداخلية والعدل والحريات والمدير العام للأمن الوطني ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وقد جاء في الرسالة بعد تقديم التحية والاحترام إلى المسؤولين المذكورين:

«دونما ذنب اقترفته بالمكان المخصص لبيع الخبز، استهدفني يوم الجمعة فاتح فبراير أحد رجال الأمن من مفوضية الزمامرة مرتديا زيه الرسمي وأمرني بالركوب في سيارة الشرطة. وعند وصولي إلى المفوضية قام بجري من رجلي حتى تمزق سروالي واحتجزني بأحد المكاتب ثم قام زميل له بتوجيه صفعة قوية لي على خدي، فضلا عن إهانتي بأقبح عبارات السب و الشتم.

لأجله، فإني ألتمس إجراء بحث في النازلة وإنصافي وإلحاق الجزاء بالمخالفين حتى تبقى الواقعة في نطاق التصرف الفردي المنفلت ولا تعطي انطباعا وترسخ إيمانا أن العهد البوليسي المتسلط لا يزال قائما وراسخا وغير معني بالعهد الجديد ولا بدستور فاتح يوليوز «2011.

أكادير

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تعقد دورتها الثالثة

عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير، نهاية الأسبوع الماضي بمقرها، أشغال دورتها العادية الثالثة. وتضمنت أشغال هذه الدورة عرضا مفصلا لأنشطة اللجنة برسم سنة 2012 من خلال حصيلة عمل كل من اللجنة المكلفة بحماية حقوق الإنسان واللجنة المكلفة بالنهوض بحقوق الإنسان واللجنة المكلفة بإثراء الفكر والحوار في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، فضلا عن جدولة باقي الأنشطة المبرمجة في المخطط السنوي للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير.

يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير، التي تم تنصيبها بتاريخ 23 يناير2012 تضطلع بتتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بجهة أكادير، وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها.

كما تعمل اللجنة، التي يشمل نفوذها الترابي عمالات أكادير إداوتنان، إنزكان آيت ملول، اشتوكة آيت باها وأقاليم تزنيت، تاوردانت وطاطا، على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

5-6849

حقوق الإنسان والمقاولة

تنفيذ مقتضيات القوانين المتعلقة بالحقوق الأساسية في العمل مسؤولية كل الفرقاء الاجتماعيين

عبد الحق ديلالي

أجمع المشاركون في اليوم الدراسي حول «حقوق الإنسان والمقاولة»، المنظم يوم أمس بالدار البيضاء، على أن الظروف الصعبة التي يجتازها المغرب والعالم حاليا تقتضي إعطاء مسألة حقوق الإنسان داخل المقاولة اهتماما أكثر وذلك بالنظر لتداعيات تجاهل ذلك على مستقبل البلاد.

وقال عبد الواحد سهيل، وزير التشغيل والتكوين المهني، خلال هذا اليوم الدراسي الذي نظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان والاتحاد العام للمقاولات، إن المغرب انخرط، في سياق اهتمامه بحقوق الإنسان داخل المقاولة، في العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالحقوق الأساسية في العمل، حيث صادق على هذه الاتفاقيات باستثناء واحدة وهي الاتفاقية رقم 87 المتعلقة بالحريات النقابية.

وأضاف سهيل أن العديد من بنود هذه الاتفاقية الأخيرة متضمنة في التشريعات الوطنية بدء من الدستور الذي ينص عليها صراحة ومرورا بمدونة الشغل ونصوص قانونية أخرى. كما أن الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب تشمل أحكامها، يقول الوزير، ظروف الاشتغال داخل أماكن العمل، وبالتالي فهي ملزمة لكل الأطراف المعنية بتنفيذها.

تتمة ص 2

عبد الواحد سهيل

تتمات الصفحة الأولى

تنفيذ مقتضيات القوانين المتعلقة بالحقوق الأساسية في العمل مسؤولية كل الفرقاء الاجتماعيين

وأشار سهيل إلى ميثاق المسؤولية الاجتماعية للمقاولة الذي يعد خطوة في اتجاه تنفيذ النصوص التشريعية المتعلقة بالحقوق الأساسية في العمل، مذكرا بأن هذا الميثاق، الذي يلزم المقاولة بمراعاة مسؤوليتها الاجتماعية في محيطها الداخلي والخارجي، لا يعني فقط المشغلين، بل أيضا الفرقاء الاجتماعيين الآخرين. واعتبر سهيل أن هذه الأحكام تلزم المقاولة بتثمين العنصر البشري باعتباره الحجر الأساس في كل عملية إنتاج، واحترام حد أدنى من شروط العمل والتطور داخل المقاولة.

وذكر الوزير أن المغرب لا تعوزه التشريعات الاجتماعية، فهو يتوفر على تشريع متطور يكفل كل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وبأن الدستور الجديد حرص، وخاصة في المادة 31، على تكريس الحريات النقابية، كما نص على تشجيع المفاوضات الجماعية وإبرام اتفاقات الشغل الجماعية. كما تم، حسب وزير التشغيل، إرساء ثقافة التشاور عبر خلق هيئات تمثيلية منتخبة. وقال إن الفرقاء الاجتماعيين يعملون حاليا على وضع آليات للتدبير المشترك لنزاعات الشغل وتشجيع آليات الوساطة لفض بعض النزاعات. واعتبر سهيل أن هناك بعض التباينات بين ما هو معمول به في الواقع وما هو موجود في النصوص، داعيا في هذا الصدد المقاولات إلى احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كما هي متعارف عليها عالميا، هذا في الوقت الذي تبقى الدولة مطالبة، حسب الوزير، بالسهر على احترام هذه الحقوق، وهو ما يعني، على حد قوله، أن المسؤولية تبقى مشتركة.

بخصوص الحق في الشغل قال عبد الواحد سهيل إن الحكومة شجعت الاستثمار الخارجي والداخلي كي يتم توفير مناصب الشغل. وأضاف أن هناك استراتيجية ترتكز على وضع تصور جديد للتكوين المهني ملائم لحاجيات سوق الشغل.

أما ممثلو المركزيات النقابية فاشاروا في تدخلاتهم إلى عدد من مظاهر الانتهاكات للحقوق الأساسية داخل أماكن العمل، وطالبوا بتقليص الفرق ما بين التدوين والخطاب من جهة وتنفيذ أحكام النصوص التشريعية من جهة أخرى.. وطالب الميلودي مخارق، الأمين العام للاتحاد المغربي للشغل، بأن يتم التعاطي مع هذه الحقوق داخل المقاولة بشكل ملموس بدل اعتبارها كلمات ومفاهيم مجردة. وقال مخاريق أن أولى هذه الحقوق المنتهكة هي الحريات النقابية التي تعني الحق في التنظيم النقابي، الذي يجب حمايته في كافة المؤسسات الإنتاجية والإدارات. واعتبر أن هذا الحق، رغم وجوده في النصوص التشريعية، يبقى نقطة سوداء في الواقع. وأشار في هذا الصدد إلى الاتفاقية الدولية رقم 98 التي لم يتم التصديق عليها بعد من قبل المغرب والتي بسببها يصنف المغرب عالميا في مرتبات غير لائقة في مجال الحريات النقابية. كما طالب بإلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي الذي يرمي بالممثلين النقابيين في السجون.

يذكر أن هذا اليوم الدراسي نظم بدعم من الجمعية الفرانكفونية للجان الوطنية لحقوق الإنسان، وهو يهدف إلى تعزيز الحوار والتعاون بشأن القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان داخل المقاولة العمومية والخاصة، من خلال مقاربة شاملة تضم مختلف الفاعلين من مقاولات ونقابات وحكومة ومؤسسات وطنية ومجتمع مدني.

R-6849

«حقوق الإنسان والمقاولة بالمغرب» محور يوم دراسي بالدار البيضاء

93177

■ شكلت "حقوق الإنسان والمقاولة بالمغرب" محور يوم دراسي نظم، يوم أمس الثلاثاء بالدار البيضاء، لتعزيز الحوار والتعاون بشأن القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان داخل المقاولة ووضع مقاربة شاملة متفق عليها بهذا الخصوص.

كما توخى هذا اللقاء، الذي نظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتعاون مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب وبدعم من الجمعية الفرنكفونية للمجالس الوطنية لحقوق الإنسان، العمل تدريجيا وبشكل جماعي على الوقع الإيجابي لموضوع حقوق الإنسان على جميع الأطراف المعنية مع مراعاة الأدوار والمسؤوليات، وخاصة توضيح العلاقة بين حقوق الإنسان والمقاولة، وتشخيص الوضع الراهن المتعلق بحماية واحترام حقوق الإنسان والياث الانصاف المرتبطة بها، وتحديد آفاق العمل المستقبلية.

وقد أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليازمي، في افتتاح هذا اللقاء، أنه المجلس يتطلع إلى مقاربة العلاقة بين حقوق الإنسان والمقاولة وإشراك عدد من المعنيين بهذه العلاقة مع احترام دور الفاعلين والأطراف الأساسية كالنقابات والمقاولات. مشيرا إلى أن انخراط المغرب في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان يقتضي تعبئة كل مكونات المجتمع بما في ذلك الفاعلين الاقتصاديين. وأضاف أنه انطلاقا من الصلاحيات المخولة للمجلس في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، تم التركيز على موضوع حقوق الإنسان والمقاولة ضمن محاور أشغاله الاستراتيجية. مشيرا إلى مصادقة مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة في 26 يونيو 2011 على قرار يعرف بـ"المبادئ التوجيهية للمقاولة وحقوق الإنسان".

من جهته، أكد وزير التشغيل والتكوين المهني عبد الواحد سوهيل أنه باستثناء اتفاقية واحدة، فقد صادق المغرب على كل الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية الرامية إلى تحسين ظروف العمل للعمال في إطار مفهوم المسؤولية الاجتماعية التي أفرزتها هذه الاتفاقيات. مشيرا إلى أنه أصبح لزاما مراعاة هذه الاتفاقيات في صياغة التشريع المغربي وبعد أن استعرض بعض المبادئ والبنود التي ينص عليها الدستور الجديد في ما يتعلق بحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والتنموية إلى جانب الحقوق السياسية والمدنية، أضاف الوزير أن الحكومة عملت، في إطار حرصها على توفير العمل اللائق للمواطنين، على بلورة استراتيجية شمولية للحد من البطالة من خلال تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي، وإنعاش الحوار الاجتماعي ومأسسته، وتشجيع الحوار المباشر، مبرزا مسؤولية المقاولة المغربية في احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ودور الدولة في وضع التشريعات القانونية وحمايتها. أما صلاح الدين القدميري، نائب رئيسة الاتحاد العام لمقاولات المغرب، فقد أعرب عن ارتياح الاتحاد للمشاركة في هذا اللقاء، الذي يتناول موضوعا من شأنه أن يساهم في خلق أجواء إيجابية داخل المقاولة المغربية، مشيرا إلى أن حقوق الإنسان تعد من الحقوق الأساسية التي نصت عليها دبياجة الدستور الجديد.

وأشار القدميري إلى أن الاتحاد دخل في مبادرات مع عدد من المركزيات النقابية التي من شأنها أن تعزز المسؤولية الاجتماعية للمقاولة، فضلا عن إبرام شراكات تهم الوساطة في ما يتعلق بالنزاعات التي تنشأ بين أطراف المقاولة.

وشدد الكاتب العام للاتحاد المغربي للشغل الميلودي موخاريق على ضرورة ترجمة حقوق الإنسان والعمال داخل المقاولة إلى واقع ملموس، مشيرا إلى أن الطبقة العاملة ناضلت طويلا من أجل هذه الحقوق حتى لا تظل مبادئ وأفكارا مجردة لا صلة لها بالواقع.

من جهته، أبرز محمد عطيف عن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، أن المغرب يتوفر على العديد من القوانين والتشريعات التي لا زال أغلبها في حاجة إلى تنفيذ بنودها المتعلقة بحقوق الإنسان داخل المقاولة وممارسة هذه الحقوق بصورة فعلية، مؤكدا على ضرورة توفر إرادة سياسية حقيقية لتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه.

أما محمد سخيخ، عن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، فقد سجل بارتياح المبادرات التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتوسيع مجالها لتشمل حقوق الإنسان في المقاولة المغربية، مبرزا أن التركيز على هذه الحقوق، التي تعد في صميم تفكير وعمل الاتحاد، يدعم مطالب هذا الأخير التي عبر عنها في العديد من المناسبات من جهته، أعرب عبد الرحمان العزوزي الكاتب العام للفدرالية الديمقراطية للشغل عن ارتياحه للخطاب الجديد للاتحاد العام لمقاولات المغرب والخطوات المتخذة في اتجاه التعاون وضمان حقوق العاملين في المقاولة، مؤكدا أن نجاح المقاولة المغربية لا يكون إلا بضمان حقوق كافة أطرافها.

وذكر عبد الإله دحمان، عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، أن الاتحاد يشاطر المركزيات النقابية في الانشغالات المتعلقة بواقع الحقوق والحريات النقابية رغم الإيجابيات المسجلة في هذا المجال، داعيا إلى ضرورة استثمار هذه اللحظة التي يمر بها المغرب للتخلص من التصورات السابقة القائمة على تناقض المصالح بين الأطراف.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا اليوم الدراسي، الذي يشارك فيه أيضا منتخبون وممثلو الشركات الخاصة والعامة وفيدرالية الغرف التجارية والجمعيات والمؤسسات الدولية، سيتخلله مناقشة العديد من المحاور منها على الخصوص، "حقوق الإنسان والمقاولة: الإطار المعياري الدولي والوطني"، و"حقوق الإنسان والمقاولة: الإطار القانوني وسبل الانتصاف".

الخبر
يومية جزائرية دولية مستقلة
AL KHABAR www.alkhabar.info
الموثوقية التغيير

أكادير

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تعرض حصيلتها خلال سنة 2012

عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير بمقرها. نهاية الأسبوع الماضي، أشغال دورتها العادية الثالثة.

وتضمنت أشغال هذه الدورة عرضا مفصلا لأنشطة اللجنة برسم سنة 2012 من خلال حصيلة عمل كل من اللجنة المكلفة بحماية حقوق الإنسان واللجنة المكلفة بالنهوض بحقوق الإنسان واللجنة المكلفة بإثراء الفكر والحوار في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان. فضلا عن جدولة باقي الأنشطة المبرمجة في المخطط السنوي للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير.

يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير. التي تم تنصيبها بتاريخ 23 يناير 2012 تضطلع بتتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بجهة أكادير. وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها.

كما تعمل اللجنة. التي يشمل نفوذها الترابي عمالات أكادير إداوتنان. إنزكان آيت ملول. اشتوكة آيت باها وأقاليم تزنيت. تاوردانت وطاطا. على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

SM/10

Droits de l'Homme et entreprises au Maroc

Driss El Yazami titille la CGEM

28/1/1-8

La promotion du dialogue et de la coopération en termes d'inclusion sociale dépend d'une démarche globale multipartite. C'est ce qui a été relevé lors du séminaire national, organisé conjointement par le Conseil national des droits de l'Homme et la CGEM. Le débat a donc porté sur la création d'une dynamique qui tient en compte des rôles et responsabilités respectifs de toutes les parties prenantes de l'entreprise en matière de droits de l'Homme. La question passe, ainsi, par la régulation, l'inspection et le contrôle afin de créer des mécanismes conformes aux standards universels des droits de l'Homme. ■

Voir page 8

Droits de l'Homme et entreprises au Maroc

El Yazami titille la CGEM

Kawtar Tali
ktali@aujourdhui.ma

Protéger, respecter et réparer... Trois principes directeurs fondamentaux au respect des droits de l'Homme au sein de l'entreprise. Ces piliers de référence promulgués par les Nations Unies ont été au cœur du débat du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et de la Confédération générale des entreprises du Maroc (CGEM).

La promotion du dialogue et de la coopération en termes d'inclusion sociale dépend d'une démarche globale multipartite. Un gage pris par le CNDH tenant à mobiliser un grand nombre d'acteurs afin de créer une synergie pour la promotion et la mise en œuvre de ce mécanisme. «*La relation historique entre les droits de l'Homme et l'entreprise mérite une bonne compréhension de la part de toutes les composantes de la société marocaine. Notre ambition est de faire un état des lieux des pratiques en matière de protection du respect des droits de l'Homme dans le monde de l'entreprise*», a indiqué Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme, lors d'un séminaire national tenu le 5 février 2013 à Casablanca. Bien que le Maroc se soit inscrit dans l'universalité des droits humains, des lacunes restent à pallier. Citons dans ce sens la lenteur d'application d'un certain nombre de conventions antérieurement ratifiées. En effet, rares sont les entreprises à promouvoir la diversité et à lutter contre la discrimination. De même, la multiplicité et l'interdépendance des difficultés touchant à l'économie nationale et mondiale nécessitent le développement de moyens conformes aux standards universels. La nouvelle Constitution a répondu à ce besoin en conférant aux opérateurs économiques et sociaux le pouvoir de développer des mécanismes de créations de richesse au Maroc. L'une des expériences marocaines engagées dans ce sens, on évoque la Charte de responsabilité sociale et le label RSE élaborés par la Confédération générale des entreprises du Maroc. «*La responsabilité sociale constitue un outil de promotion des droits de l'Homme allant au-delà du simple périmètre de l'entreprise*», a souligné Salaheddine Kadmiri, vice-président général de la CGEM, précisant que la charte de responsabilité sociale de la CGEM prend son fondement dans les principes universels des droits de l'Homme et les droits fondamentaux de la personne humaine.

La relation historique entre les droits de l'Homme et l'entreprise mérite une bonne compréhension de la part de toutes les composantes de la société marocaine. Notre ambition est de faire un état des lieux des pratiques en matière de protection du respect des droits de l'Homme.

En effet, la CGEM œuvre depuis longtemps à créer les conditions d'une relation durable qui permettent à tous les opérateurs de travailler dans la sérénité et aux syndicats d'être un porte-parole des salariés. Le pacte social pour une compétitivité durable vient couronner les efforts de la CGEM et les cinq centrales syndicales les plus représentatives du Royaume.